كلية الإدارة

اختر الإجابة الصحيحة.

1. عقد التصدير (الوكالة) *Export Agent* عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها الطرف الأصيل بتوظيف وكيل:
   - أ. تنقل إليه ملكية السلع و يتلقى عمولة عن كل صفقة تتم.
   - ب. تنقل إليه ملكية السلع و يتلقى أجر عن كل صفقة تتم.
   - ج. لا تنقل إليه ملكية السلع و يتلقى عمولة عن كل صفقة تتم.
   - د. لا تنقل إليه ملكية السلع و يتلقى أجر عن كل صفقة تتم.

2. يقصد بالاستيراد (*Importing & Global sourcing*):
   - أ. بيع سلع أو خدمات لمستهلك أجنبي من البلد الأم.
   - ب. بيع سلع أو خدمات لمستهلك أجنبي من بلد ثالث.
   - ج. بيع و شراء لسلع و خدمات من بلد الأم بغرض الاستعمال في البلد الأم أو بلد ثالث.
   - د. شراء سلع أو خدمات من بلد أجنبي للاستعمال في البلد الأم أو بلد ثالث.

3. في الاستثمار الأجنبي المباشر (*Direct Foreign Investment*):
   - أ. يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها و التأثير في استراتيجياتها.
   - ب. يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها بدون التأثير في استراتيجياتها.
   - ج. لا يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها و لا التأثير في استراتيجياتها.
   - د. لا يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها بينما يمكنه التأثير في استراتيجياتها.

4. ضمن الاستثمارات المشتركة *Joint Ventures* يكون أمام إدارة المشروع:
   - أ. 03 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.
   - ب. 04 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.
   - ج. 05 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.
   - د. 06 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.

5. من الشركات التي تفضل عقود الترخيص *Licensing* للدخول للأسواق الأجنبية:
   - أ. الشركات الصغيرة.
   - ب. الشركات الكبيرة.
   - ج. الشركات القديمة.
   - د. الشركات التي لها تجربة.

6. تستعمل عقود الترخيص *Licensing* كأسلوب من أساليب الدخول إلى الأسواق الدولية لأنها من للشركات التي:
   - أ. لها خبرة محدودة في الأعمال الدولية و مواردها محدودة.
   - ب. لها خبرة في الأعمال الدولية و مواردها غير محدودة.
   - ج. ليست لها خبرة في الأعمال الدولية و مواردها غير محدودة.
   - د. لها خبرة في الأعمال الدولية و مواردها غير محدودة.

7. تستعمل عقود الترخيص *Licensing* كأسلوب من أساليب الدخول إلى الأسواق الدولية لأنها:
   أ- مرتفعة التكلفة و مرتفعة المخاطرة.
   ب- منخفضة التكلفة و قليلة المخاطرة.
   ج- منخفضة التكلفة و مرتفعة المخاطرة.
   د- مرتفعة التكلفة و قليلة المخاطر.

8. بموجب العقود الإدارية *Management Contracts* تلتزم الشركة الأجنبية بـ:
   أ- تدريب موظفين من البلد المضيف.
   ب- تدريب موظفين من البلد الأم.
   ج- تدريب موظفين من بلد ثالث.
   د- تدريب موظفين من البلد الأم و البلد الثالث.

9. تعتبر العقود الإدارية *Management Contracts* شكل من أشكال:
   أ- عقود الترخيص *Licensing*.
   ب- الاستثمارات المشتركة *Joint Ventures*.
   ج- عقود تسليم المفتاح *Turn-Key contract*.
   د- عقود حقوق الامتياز *Franchising Rights*.

10. حقوق الامتياز *Franchising Rights* هي عقود تمنح من خلالها الشركة الأجنبية لشركة في بلد آخر حق الامتياز:
   أ- لصنع و بيع سلعها\خدماتها و عدم استعمال علامتها التجارية.
   ب- لصنع و بيع سلعها\خدماتها و استعمال علامتها و اسمها التجاري.
   ج- إلا لصنع سلعها\خدماتها باستعمال علامتها و اسمها التجاري بدون إمكانية بيعها.
   د- إلا لبيع سلعها\خدماتها و ذلك باستعمال علامتها التجارية و لكن بدون صنعها.

11. يتم منح حق الامتياز *Franchising Rights* عادة مقابل:
   أ- أجر تتقاضاه الشركة المانحة للامتياز.
   ب- عمولة تتقاضاها الشركة المانحة للامتياز.
   ج- مكافأة تتقاضاها الشركة المانحة للامتياز.
   د- الاكتتاب في حقوق الشركة الأم.

12. إن عقود التصنيع *Manufacturing Contracts* هي اتفاقيات إنتاج بالوكالة و تكون عادة:
   أ- طويلة الأجل.
   ب- متوسطة الأجل.
   ج- قصيرة الأجل.
   د- ظرفية.

13. إن الشركة العالمية هي التي:
أ- تكون قاعدة و محور أعمالها في موطنها الأم.
ب- لا يكون لها موطن محدد من حيث التوجه و النظرة لأعمالها.
ج- تتخذ أكثر من موطن لأعمالها.
د- لا شيء مما ذكر.

14. السنديكايت (*Syndicates*) هو تكتل من شركات:
أ- أكبر و أكثر تطورا من الكارتل.
ب- أصغر و أكثر تطورا من الكارتل.
ج- أكبر و أقل تطورا من الكارتل.
د- أصغر و أقل تطورا من الكارتل.

15. الكارتل (*Cartel*) هو تكتل لمجموعة من الشركات يتفق أصحابها على أن يتم:
أ- تصنيع و بيع منتجات الشركة المنتمية للتكتل بشكل مستقل.
ب- تصنيع و بيع منتجات الشركة المنتمية للتكتل بشكل غير مستقل.
ج- بيع منتجات الشركات أو شراء موادهم الأولية من خلال جهازا تجاريا مشتركا.
د- تصنيع و بيع منتجات الشركة من خلال جهازا تجاريا مشتركا.

16. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط هي عبارة عن تكتل احتكاري من نوع:
أ- التروست.
ب- الكارتل.
ج- السنديكات.
د- الكونسرسيوم.

17. التروست (*Trusts*) هو احتكار يتقاضى فيه المساهمون:
أ- عمولة وفقا لرقم أعمالهم.
ب- أرباحا وفقا لنسبة أسهمهم.
ج- أجورا مقابل اشتراكهم في التكتل.
د- مكافآت و علاوات مقابل انتماؤهم للتكتل.

18. الكونسورسيوم (*Consortium*) هو اتحاد يتكون من:
أ- أكبر التروستات.
ب- أكبر الكارتلات.
ج- أكبر السنديكات.
د- أكبر التكتلات.

31. إذا افترضنا أن بريطانيا تنتج بالة من القماش في يومين (02)، و طن من القمح في أربعة (04) أيام و تنتج البرازيل بالة من القماش في ستة (06) أيام، و طن من القمح في ثلاثة (03) أيام، فمن يملك ميزة مطلقة في إنتاج القماش نظرا لكونها تنتج البالة في:

أ- 03 أيام.
ب- 06 أيام.
ج- 04 أيام.
د- يومين (02).

32. **تقوم نظرية نسب عوامل الإنتاج على أن الدولة:**

أ- تنتج و تصدر السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
ب- تنتج و تستورد السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
ج- تستورد و تعيد تصدير السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
د- تستورد ما لا تعاني فيه عجزا نسبيا (ندرة) من عناصر الإنتاج.

33. **يتمثل جوهر النظرية التجارية *(Mercantilist Theory)* في المتاجرة بالفائض المطلق أو:**

أ- تعظيم الصادرات و تعظيم الواردات.
ب- تعظيم الصادرات و تدني الواردات.
ج- تدني الصادرات و تدني الواردات.
د- تدني الصادرات و تعظيم الواردات.

34. **من أهداف التكامل الاقتصادي و الإقليمي:**

أ- رفع حجم المعاملات التجارية بين الدول.
ب- ترشيد الاستثمار الأجنبي.
ج- نمو الشركات من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم.
د- أ + ب.

35. **من مزايا التكامل الاقتصادي:**

أ- توفير الفرص التجارية المختلفة.
ب- زيادة القدرة الشرائية.
ج- زيادة الانعاش الاقتصادي.
د- لا شيء مما ذكر.

36. **من مهام المنظمة العالمية للتجارة كون أنها:**

أ- منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية.
ب- تلزم الأطراف لتحرير التجارة الخارجية.
ج- تقف على منع استعراض آلية الإجراءات السياسية.
د- تقوم بتقييم إجراءات تسوية النزاعات بين دول الأعضاء.

37. من الأشكال المختلفة للسياسات الحمائية:
أ- إسقاط الرسوم الجمركية.
ب- فرض نظام الحصص.
ج- إسقاط الرقابة على أسعار الصرف.
د- إسقاط نظام التفضيل.

38. من وظائف سوق الصرف:
أ- مراقبة القوة الشرائية لكل طرف.
ب- حماية المتعاملين من تقلبات العملات؛
ج- التحكم في الأوراق النقدية الوطنية.
د- السهر على إحلال الأوراق النقدية الأجنبية.

39. ما الذي لا يشكل وظيفة من وظائف سوق الصرف:
أ- نقل القوة الشرائية من طرف لأخر.
ب- حماية المتعاملين من تقلبات العملات.
ج- التحكم في الأوراق النقدية الأجنبية.
د- تحديد سعر الفائدة على العملات.

40. تقوم نظرية نسب عوامل الإنتاج على أن الدولة:
أ- تستورد السلع التي تعاني من عجزا نسبيا في عنا صر إنتاجها.
ب- تصدر السلع التي تعاني فيها عجزا نسبيا (ندرة) في عنا صر الإنتاج.
ج- تنتج و تستورد السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
د- تستورد و تعيد تصدير السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.

41. من أساليب تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية:
أ- نظام قاعدة التبادل و المقايضة.
ب- تعويم أسعار العملات.
ج- تعديل أسعار العملات.
د- لا شيئ مما ذكر.

42. من مشاكل الاستثمارات الخارجية:
أ- بعد المسافة.
ب- غلاء الأيدي العاملة.
ج- ندرة المواد الخام.
د- عدم وجود استقرار سياسي.

43. يطبق نموذج Vernon لدورة حياة المنتج في الاستثمار الأجنبي على:
أ- السلع الاستهلاكية قصيرة العمر.
ب- السلع الاستهلاكية طويلة العمر.
ج- السلع الصناعية قصيرة العمر.
د- السلع الميسرة قصيرة العمر.

44. في بعض الأحيان تمتنع الشركة المتعددة الجنسيات عن الاستثمار في بلد ما بسبب:
أ- السياسة الانفتاحية للبلد المضيف.
ب- معارضة بعض القوى البرلمانية.
ج- البلد الذي تنتمي إليه الشركة.
د- طبيعة منتجاتها.

45. من صعوبات نقل التقنية إلى الدول النامية:
أ- الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول النامية.
ب- ضغوط الدول المتقدمة لمنع نقل التقنية الحديثة.
ج- محدودية التقنية المتوفرة.
د- لا شيء مما ذكر.

46. تلجأ الشركة متعددة الجنسيات إلى حماية مصالحها في الدول المضيفة من خلال:
أ- تقديم قروض مالية للدولة المضيفة.
ب- عدم الدخول في شراكة مع شركات محلية.
ج- عدم إقامة تحالفات مع مسؤولين محليين.
د- لا شيء مما ذكر.

47. من سلبيات اختيار المدير الدولي من مواطني الدولة المضيفة ما يلي:
أ- صعوبة تكيف المدير للعمل وفق احتياجات الشركة.
ب- صعوبة الاتصال و التنسيق مع الإدارة العليا في الشركة الأم.
ج- تدني الخبرة في الكثير من الحالات.
د- التحيز لوجهة نظر حكومته و لبس الشركة.

48. عندما يزيد التنوع السلعي، و الجغرافي للشركة متعددة الجنسيات فإنها تطبق نموذج التـ
أ- الوظيفي.
ب- السلعي.
ج- الشبكي.
د- المصفوفي.

49. يحتاج المديرون الدوليون إلى (القليل) من إتباع الأنظمة الرسمية و التنظيمية في المنظمة التي:
أ- تتصف بضعف الثقافة التنظيمية.
ب- تتصف بقوة الثقافة في المنظمة.
ج- لا تأثر الثقافة عليها.
د- تكون في حاجة إلى ثقافة تنظيمية.

50. يتم التعرف على الفرص و التهديدات من خلال:
أ- الرقابة الإستراتيجية.
ب- التنفيذ المحكم للاستراتيجي.
ج- تحليل البيئة الخارجية للمنظمة.
د- لا شيء مما ذكر.

51. من العوامل الاجتماعية و الثقافية المؤثرة على مخاطر البلد هي:
أ- مدى التجانس السكاني.
ب- مدى التماسك أو الانقسام الاجتماعي.
ج- المزاج النفسي للسكان و أخلاقيات الأعمال.
د- لا شيء مما ذكر.

52. يقوم مؤشر فيشر(*Fisher*) العالمي لتحديد العملات على:
أ- سعر الفائدة على ودائع العملة داخل البلد.
ب- سعر الفائدة على ودائع العملة خارج البلد.
ج- سعر الفائدة مقابل قاعدة الذهب داخل البلد.
د- سعر الفائدة مقابل قاعدة الذهب خارج البلد.

53. تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية لتحديد قيمة العملة على أساس:
أ- فائض ميزان المدفوعات.
ب- سعر الفائدة.
ج- قيمة السلعة من السلع.
د- لا شيء مما ذكر.

54. من أهم طرق تحديد أسعار العملات:
أ- الاستقرار السياسي.
ب- العقود الآجلة لأسعار الصرف .
ج- نمو السوق المستهدفة.
د- لا شيء مما ذكر.

55. من محددات الاستثمار:
أ- السوق المستهدف.
ب- النظام السياسي السائد.
ج- البنى الهيكلية.
د- لا شيء مما ذكر.

56. إذا وقع نزاع بين الشركة المتعددة الجنسية و البلد المضيف، فأي القوانين التي يتم الاحتكام اليها:
أ- قوانين البلد المضيف.
ب- قوانين البلد الأم للشركة.
ج- القانون الذي يتم الاتفاق عليه.
د- القانون الدولي.

57. إذا أرادت الشركة المتعددة الجنسيات الدخول إلى سوق جديد فإن عليها دخوله:
أ- بالمشاركة مع شركة من بلد ثالث.
ب- بالمشاركة مع شركة محلية.
ج- دفعة واحدة.
د- لا شيء مما ذكر.

58. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تعمل على:
أ- زيادة تدفق الاستثمار إلى الدول النامية.
ب- تقليل حجم المخاطر السياسية.
ج- تقليل حجم المخاطر التجارية.
د- لا شيء مما ذكر.

59. يعتمد نجاح المركز المالي الدولي الذي يتم إقامته في أي بلد على:
أ- حرية المقيمين في تحويل أموالهم للخارج.
ب- مدى توفر تكنولوجيا الاعلام و الاتصالات.
ج- التدخل الحكومي و فرض الضرائب.
د- لا شيء مما ذكر.

60. يقصد بالشركة ذات التركيز الإقليمي ما يلي:
أ- تعيين مدراء من مختلف الدول المجاورة للبلد المضيف.
ب- تعيين الموظفين من البلد المضيف.
ج- الاعتماد بصورة مطلقة على التوظيف من مواطني البلد الأم للشركة.
د- لا شيء مما ذكر.

النموذج E

كلية الإدارة

61. سهولة الرقابة على أداء المدير من مزايا التوظيف من:
أ- البلد المضيف.
ب- البلد الأم للشركة.
ج- بلد ثالث.
د- لا شيء مما ذكر.

62. تقوم الشركات الدولية بتنويع استثماراتها في المحافظ الاستثمارية:
أ- بهدف تقليل مخاطر الخسارة.
ب- لتحقيق ربح مطلق.
ج- للسيطرة على السوق.
د- لا شيء مما ذكر.

63. يصبح التخطيط الاستراتيجي الذي توجهه الثقافة ضروريا عندما تعمل الشركة وفقا:
أ- لتحالفات مع شركات أخرى (إستراتيجية التكامل).
ب- لإستراتيجية التنويع السلعي الجغرافي.
ج- لإستراتيجية التوظيف العرقي.
د- لإستراتيجية التميز التشغيلية.

64. يقصد بالتكامل الاقتصادي و الإقليمي:
أ- تحرير التجارة ما بين الدول.
ب- تدويل الشركة المحلية.
ج- انتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية و توحيد العملة.
د- لا شيء مما ذكر.

65. بغرض تخفيض تكاليفها التشغيلية و تحقيق الميزة التنافسية، تلجأ الشركات المتعددة الجنسي
أ- عقود التصنيع.
ب- عقود التصدير.
ج- عقود تسليم المفاتيح.
د- لا شيء مما ذكر.

66. في غياب هيئة دولية لفض النزاعات التجارية تلجأ الدول إلى:
أ- عقد اتفاقيات ثنائية و إقليمية.
ب- اللجوء على محكمة العدل الدولية.
ج- طلب استشارة منظمة التجارة الدولية.
د- اللجوء إلى غرفة باريس للتحكيم التجاري الدولي.

67. يعتبر العقد الإداري من أهم أشكال الترخيص و يعتمد على:
أ- السماح باستخدام الاسم و العلامة التجارية.
ب- التزام الشركة بإدارة المشروع و تشغيله مقابل أجر معين.
ج- تنوع السلع و الخدمات مقابل أجر معين.
د- إنشاء و تشغيل المشروع لفترة من طرف الشركة، يتم بعدها تسليم المشروع إلى صاحبه.

68. يؤدي عدم الاتفاق على إعادة توزيع عوائد المشروع في حالة نجاحه إلى:
أ- سحب أصول الشركة من الدولة المضيفة أو إغلاقه.
ب- بيع المشروع لمستثمرين محليين.
ج- توسيع المشروع كردة فعل.
د- استيلاء الدولة على المشروع و إدارته.

69. إن الكارتل شكل من أشكال التحالفات الاحتكارية ينشأ بين مجموعة من الشركات على أساس:
أ- ملكية مشتركة، و توزيع الأرباح وفق لنسبة المساهمة.
ب- اتحاد بين عدد من التروستات في مختلف فروع الصناعة.
ج- تقاسم الأسواق، تحديد أسعار البيع، و الإنتاج إلا أنها تعمل بصورة مستقلة.
د- لا شيء مما ذكر.

70. واحد من المهارات التالية ليست من مهارات الاتصال الضرورية للمدير الدولي:
أ- الصبر.
ب- الإصغاء.
ج- الصمت.
د- التحدث.

إن الله ولي التوفيق.

مع التمنيات الطيبة بالتوفيق.